

أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية

. عثمان نثار ***** د. مؤمنه عدنان فاعور sssssssss

(الإيداع: 21 نيسان 2024 ، القبول : 24 حزيران 2024)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية خلال الفترة (2010-2020) وتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إطار المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ونموه، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك تبعاً لطبيعة البيانات ولمعرفة وجود أثر للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي ومعرفة طبيعة هذا الأثر. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية، كما تبين أن 53.4% من التغيرات الحاصلة في الهيكل المالي تفسرها تغيرات الناتج المحلي الإجمالي. و تم صياغة المعادلة الخطية التي تمثل العلاقة بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الهيكل المالي، نموذج الانحدار الخطي البسيط.

***** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات

ssssssssss مدرس متمرن في قسم الاقتصاد في جامعة حماه – اختصاص: تمويل ومصارف (مصارف إسلامية)

The Impact of GDP on The Financial Structure of Islamic Banks in Syria

Dr. Osman Nakkar*

Dr. Moamena Adnan Faour**

(Received: 21 April 2024 , Accepted: 24 June 2024)

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the gross domestic product on the financial structure of Islamic banks in Syria during the period (2010–2020) and to determine the nature of the relationship that exists between them, because of its great importance in the context of maintaining economic stability and growth. To achieve this goal, the method was used. Simple linear regression, depending on the nature of the data and knowing the existence of an impact of the GDP on the financial structure and knowing the nature of this impact.

The study reached several results, the most important of which is the presence of a statistically significant effect of the GDP on the financial structure of Islamic banks. It also turned out that 53.4% of the changes occurring in the financial structure are explained by changes in the GDP. A linear equation was formulated that represents the relationship between the two variables.

Keywords: GDP, financial structure, simple linear regression model.

*Assistant Professor at the Department of Economics at Hama University – Specialization in Automatic Information Processing

**Trainee Lecturer in the Department of Economics at Hama University – Specialization: Finance and Banking (Islamic Banks)

1-المقدمة:

تعد المصارف الإسلامية من المؤسسات التمويلية مثلها مثل المصارف التقليدية، و لا بد لها أن تتأثر بالوضع الاقتصادي العام، كما يمكن لها أن تؤثر فيه و ذلك بحسب درجة تطورها. فالمصارف الإسلامية كغيرها من المصارف تسعى إلى تعظيم ربحيتها وذلك من خلال حصولها على أكبر قدر ممكن من الودائع ومصادر الأموال على أن تكون بأقل تكلفة ممكنة، وذلك لممارسة نشاطاتها بفعالية والمحافظة على استقرارها المالي، وهذا ما يدفعها إلى المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فاختيار مصدر التمويل المناسب يُعد من القرارات المالية الهامة بالنسبة لها. ومن جهة ثانية فإن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها سورية لا بد أن يكون لها تأثيرات واضحة في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تشكل انعكاساً للحالة الاقتصادية التي آل إليها الاقتصاد ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم هذه المؤشرات. وعليه فإن الظروف الاقتصادية لا بد أن تؤثر في القرارات التي يتم اتخاذها بشأن مصادر التمويل ونوعيتها وتوقيتها، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث في أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية نظراً لأن الاستقرار الاقتصادي يتأثر بحزمة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهم هذه المتغيرات التي تعكس الحالة الاقتصادية هو الناتج المحلي الإجمالي لأنه يقيس نمو الاقتصاد، وعليه فإن معرفة العلاقة بينه وبين الهيكل المالي قد يساعد إدارة المصارف على اتخاذ القرارات والاجراءات الصحيحة في تدعيم الهيكل المالي.

2-مشكلة البحث:

بناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال صياغة السؤال الآتي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي (المعبر عنه بالنسبة: حقوق الملكية / اجمالي الموجودات) للمصارف الإسلامية في سورية؟

3-أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي والهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية.
2. تحديد أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية.

4-أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجانبين الآتيين:

الجانب العلمي: تبرز الأهمية العلمية للبحث من خلال الحصول على معلومات أكثر تفيد الموظفين المخصصين لاستخدام البيانات المالية المتعلقة بالهيكل المالي للمصارف الإسلامية وإظهار أثر الناتج المحلي الإجمالي فيه.

الجانب العملي: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تحليل البيانات الرقمية التي تم الحصول عليها من عدة مصادر لتحديد أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية، و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للوصول إلى نتائج يمكن أن تفيد الجهات صاحبة العلاقة لاتخاذ الاجراءات المناسبة للتطورات التي يمكن أن تحدث في الناتج المحلي الإجمالي.

5-فرضية البحث: بهدف الإجابة عن سؤال البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الأساسية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية.

6- منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الخاص بجمع المادة العلمية من مصادر عدة كالكتب والتقارير المالية والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والمؤتمرات، إضافة إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews وتفسير النتائج.

7-متغيرات البحث:**- المتغيرات المستقلة وتمثلت بـ:**

- الناتج المحلي الإجمالي

- المتغيرات التابعة وتمثلت بـ:

- الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية المعبر عنه بـ (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات)

8- مجتمع وحدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة المصارف الإسلامية في سورية.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة من عام 2010 وحتى عام 2020.

9-الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث الحالي:

1. دراسة الصالح، فاطمة، البراك، محمد، لعام (2022)، بعنوان: أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي.

هدفت هذه الدراسة لبيان تأثير هيكل رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية السعودية، حيث تم أخذ البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية وهي أربعة مصارف: الراجحي، والجزيرة، و البلاد، و الإنماء لمدة خمسة سنوات من (2021-2017). وتم اعتماد الأساليب الإحصائية الوصفية و الاستدلالية المناسبة لإظهار العلاقة بين هيكل رأس المال ونسب الربحية. وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في العائد على الأصول. كما وجدت الدراسة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الداخلي و العائد على حقوق الملكية. وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الخارجي و العائد على حقوق الملكية. و أيضاً وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف و ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

2. دراسة Ali، Maamor، Yaacob، Gill، Qaisar، Selamah، Hakimah، Muhammad لعام

(2018)، بعنوان "أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية البنوك الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية المصارف الإسلامية في بروناي. حيث تم دراسة تأثير كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، وأسعار النفط في ربحية بنك إسلام بروناي دار السلام (BIBD) من عام 2012 إلى عام 2016. وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية و نشرات صندوق النقد الدولي. وتم تحليل البيانات باستخدام Stata 15. والاعتماد على تقنية انحدار بيانات البانل، نموذج: التأثيرات الثابتة لقياس تأثير كل متغير من متغيرات الدراسة في ربحية المصارف الإسلامية. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف وأسعار النفط في الربحية.

3. دراسة (Shaikh Hamzah, Siew Chun, Abdul Razak, Hong, 2015)، بعنوان: The Impact Of Nominal GDP And Inflation On The Financial Performance Of Islamic Banks In Malaysia

(تأثير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والتضخم في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ماليزية) هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والتضخم في متغيرات الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان والأداء التمويلي المتعثر خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2011. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام تحليل الانحدار الخطي. وبينت مخرجات الانحدار أن القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي لها تأثير كبير في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل العائد على الأصول ونسبة السيولة وحقوق الملكية إلى صافي التمويل. أما بالنسبة للانحدار اللوغاريتمي الخطي، فقد أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي في العائد على الأصول (ROA) ونسبة السيولة (EQL) (حقوق الملكية إلى إجمالي السيولة). وبالنسبة لمعدل التضخم فقد أظهرت النتائج أن معدل التضخم له علاقة سلبية مع نسبة الربحية (ROE و ROA).

4. دراسة (Amarjit Gill, 2011) بعنوان:

The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States (أثر هيكل رأس

المال في الربحية: دليل من الولايات المتحدة)

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الهيكل التمويلي في الربحية في الولايات المتحدة، وقد تم أخذ عينة من الشركات المدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية لفترة (3) سنوات من عام (2005) ولغاية عام (2007) وكان حجم العينة (272) شركة. و قد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول و ربحية هذه الشركات، كما توصلت أيضا إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مجموع الديون إلى إجمالي الأصول و الربحية في الشركات الخدمية. أما في الصناعات التحويلية فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والربحية، ومجموع الديون إلى إجمالي الأصول والربحية.

*تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حدود ومجتمع البحث وفي المتغيرات التي تم تناولها. حيث تناولت إحدى الدراسات السابقة أثر الهيكل التمويلي في الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية و قامت دراسة أخرى ببيان تأثير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والتضخم في متغيرات الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان والأداء التمويلي المتعثر، في حين يناقش هذا البحث مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية. ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي تأثر كثيرا بما تعرضت له سورية من حرب وعقوبات بشكل عام و لابد أن المصارف الإسلامية في سورية قد تأثرت بذلك بشكل خاص، وبناءً على البيانات المتوفرة و باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج Eviews تم اختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

10-الإطار النظري للبحث:

1-10 الناتج المحلي الإجمالي وأهميته وطرق قياسه:

1-1-10 تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يُعرف (محبك، 1982) الناتج القومي بأنه: "القيمة النقدية في السوق للمنتجات من السلع و الخدمات التي أنتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة ميلادية"، ويلاحظ أن عملية الإنتاج في أغلب الأحيان تقوم على استهلاك منتجات أخرى كانت موجودة مسبقاً، وهذا ما يطلق عليه مستلزمات الإنتاج، لذلك من أجل تقدير الناتج القومي يتم طرح مستلزمات الإنتاج و الاعتماد فقط على القيمة المضافة لكل عملية إنتاج و هذا ما يعرف بطريقة القيمة المضافة في حساب الناتج القومي.

أما الناتج المحلي الإجمالي ***** GDP: فهو القيمة السوقية للناتج من السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها ضمن الحدود الجغرافية للدولة خلال سنة ميلادية سواء كان ذلك بمساهمة المقيمين أو غير المقيمين. إن الناتج المحلي الإجمالي +++++ يعكس الحالة الاقتصادية للدولة فزيادته تعني تحسن الوضع الاقتصادي و زيادة فرص العمل و بالتالي انخفاض مستوى البطالة و تنشيط الدورة الاقتصادية و زيادة الإنتاج والاستثمار و زيادة دخل الأفراد الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك و الادخار .

10-1-2 أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

تظهر أهمية الناتج المحلي الإجمالي من خلال النقاط التالية:+++++

- يمثل ملخصاً للنشاطات الاقتصادية التي تمت في اقتصاد ما خلال فترة معينة هي السنة في أغلب الأحيان، كما يبين الدخل التي حصلت عليها عناصر الإنتاج و ذلك بحسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .
- يبين الناتج المحلي الإجمالي إذا نظرنا إليه من زاوية الانفاق، توجهات الاستهلاك للقطاعات المختلفة.
- يمكن من خلاله حساب معدل النمو الاقتصادي الذي يستخدم كمؤشر للمقارنة بين الدول و التعرف على الوضع الاقتصادي لكل بلد و فيما إذا كان يتجه نحو التطور أو التراجع و يكون مفيداً في التحليلات الاقتصادية المختلفة.
- يُمكن أيضاً استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر لقياس مستوى المعيشة في بلد ما والمقارنة بين البلدان المختلفة.

10-2 الهيكل المالي ومصادره:

10-2-1 تعريف الهيكل المالي:

يُعرف الهيكل المالي على أنه \$\$\$\$\$\$ "هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية".

كما يمكن تعريف الهيكل المالي بأنه: دراسة نسب مصادر التمويل - الداخلية والخارجية - وإظهار كفاءة استخدامها من قبل المنشأة بشكل أفضل ***** .

10-2-2 مصادر الهيكل المالي:

تقوم المصارف باستثمار الأموال التي حصلت عليها في استثمارات طويلة الأجل و استثمارات قصيرة الأجل وذلك بحسب مصادر تلك الأموال، و بحسب احتياجاتها.

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر داخلية وخارجية.

10-2-2-1 المصادر الداخلية+++++

هي المصادر التي تأتي من داخل المصرف نفسه و هي تقسم بدورها إلى أربعة مصادر:

***** Akoka , (2015) **Macro Economic Theory, Nation al Open university of Nigeria** , Barkare .A. yaba.p.90

+++++ خلف، أسهان و آخرون (2021)، دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية المصارف الإسلامية، ص79

+++++ السلطان، مهدي، البكر، أحمد، (2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 6.

\$\$\$\$\$\$\$ النعيمي، التميمي، عدنان تابه، ارشد فؤاد(2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.

***** خلف، أسهان، نزار، عثمان، فاعور، مؤمنة (2018)، أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة حالة مصرف سورية

الدولي الإسلامي)، مجلة جامعة حماة، المجلد (1) العدد(5)، ص 155-172.

+++++ آل شبيب، دريد كامل (2007)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج، ص 117.

- رأس المال المدفوع أو ما يسمى بحقوق الملكية: و هو عبارة عن المبالغ التي يدفعها الملاك لكي يبدأ المصرف نشاطه و يؤمن مستلزماته المادية و النفقات اللازمة لتسيير أعماله. أي بكلمة أخرى هو اجمالي المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمون فيه.
- الاحتياطات: وهذه عبارة عن مبالغ يقوم المصرف باقتطاعها من أرباحه التي حصل عليها من ممارسته لنشاطاته و ذلك بهدف تدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله وتشتمل على الاحتياطي الاجباري، و الاحتياطي الاختياري.
- الأرباح المحتجزة: و هي جزء من الأرباح يتم الاحتفاظ بها في المصرف و لا توزع على المساهمين وذلك بهدف توسيع أعمال المصرف و تطويره أو مواجهة احتياجاته.
- المخصصات: هي عبارة عن مبالغ يقتطعها المصرف من إجمالي الربح المتحقق في نهاية السنة المالية، لمواجهة بعض الظروف التي يمكن أن تحدث أو لمقابلة أوضاعاً معينة، مثل: توقع انخفاض أسعار العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف، أو ديون مشكوك في تحصيلها، أو مخاطر يمكن أن يواجهها المصرف نتيجة ممارسة أعماله والتي قد ينجم عنها خسائر فادحة.

10-2-2-2 المصادر الخارجية:

و هي مصادر من خارج المصرف التي يستطيع المصرف الحصول منها على الجزء الأكبر من الأموال التي يحتاجها لتمويل أعماله ونشاطاته، والقيام بوظائفه المختلفة، و هي تقسم بدورها إلى ثلاثة مصادر:

- الودائع: و هي الأموال التي يقوم عملاء المصرف بإيداعها لدى المصرف و تعتبر المصدر الأساسي للحصول على الموارد المالية اللازمة للمصرف من أجل القيام بأنشطته الاستثمارية و التمويلية التي تدر عليه عوائد.
- القروض المصرفية: و هي الأموال التي يتم الحصول عليها بالاقتراض من المصارف الأخرى سواء كانت مصارفاً محلية أو مصارفاً أجنبية و يلجأ إليها المصرف عندما يعاني من العجز. إلا أن المصارف الإسلامية حسب طبيعة عملها الخاصة لاتلجأ إلى القروض لأنها ترتب على المصرف المدين فوائداً يجب دفعها للمصرف الدائن.
- مصادر أخرى للتمويل منها: التأمينات المودعة من قبل الأفراد في المصارف كالتأمينات المستدنية ومنها الأرصدة وصكوك مستحقة الدفع والتي تشغل حيز ضئيل من مجموع تمويل الأصول.

10-2-3 النسب المالية للهيكل المالي:

لدراسة الهيكل المالي للمصرف تتم من خلال الاستعانة بالنسب الهيكلية، حيث لا بد من التركيز على

أ- مصادر التمويل بشقيها والعمل على التوازن بينهما.

ب- أن تكون عمليات استثمار الأموال تتم بشكل كفوء.

وبعد تسليط الضوء على مصادر التمويل الخارجي والداخلي للأصول، اعتمد الباحثان على نسبة التمويل الداخلي للأصول، والتي تحسب بـ:

آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

أحمد، عبد الوهاب يوسف (2008)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 155.

أحمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

شامية، أحمد زهير (2003)، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية، منشورات جامعة حلب، ص 261.

بوعبدلي، مرسل، أحلام، نزهوة (2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ص 46.

اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة (2001)، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، ص 55-57.

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الموجودات} \times 100$$

حيث أن زيادة النسبة وارتفاعها يعد مؤشراً إيجابياً وبأن وضع المصرف المالي جيد، إلا أن لك لا يعني أن الاكتفاء بهذه النسبة يكون في مصلحة المصرف دائماً، فلا بدّ من وجود تمويل خارجي للمصرف لأن الاعتماد على مصدري التمويل الداخلي والخارجي يساهم في الحصول على عوائد ومن خلال هذه العوائد تزداد عمليات استثمار المصرف، ونظراً لذلك لا بد من وجود توازن بين المصدرين (مصدر التمويل الداخلي والخارجي) مع ضرورة التركيز على الأموال المقترضة أن تكون بدون فوائد نظراً لتطبيق الدراسة على المصارف الإسلامية ومن خلال مصادر التمويل الخارجي يمكن الاستفادة من الأموال المقترضة+++++

11-الدراسة التطبيقية:

11-1 عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للمصارف الإسلامية:

الجدول رقم (1): المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للقطاع المصرفي الإسلامي

المتغير التابع	المتغير المستقل	السنة
الهيكل المالي للقطاع المصرفي (نسبة التمويل الداخلي للأصول %)	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (الأرقام بالآلاف)	
12.73	34319670	2010
17.11	35297782	2011
12.62	26000693	2012
11.84	19162488	2013
11.90	17186770	2014
12.24	16468399	2015
12.49	15413501	2016
10.18	15302018	2017
9.17	15515202	2018
8.33	15704597	2019
9.49	15096251	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبيانات البنك الدولي. من الجدول السابق تبين أن الناتج المحلي الإجمالي في سورية يتجه نحو الانخفاض خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة للحرب التي تمر بها البلاد والتي عرضت الاقتصاد الوطني للتدمير على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وأنايبب نقل النفط والغاز، كما تعرض القطاع الزراعي إلى انتكاسات كبيرة تمثلت في تقلص المساحات المزروعة وتدهور

***** الكرخي، مجيد(2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،

الإنتاج الزراعي، وتعرضت السدود وشبكات الري ومنشآت القطاع الزراعي للتخريب. بالإضافة إلى تأثر الاقتصاد بشدة نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقد أدت هذه الأسباب كافة، إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي بداية الفترة كان الناتج المحلي مرتفعاً ثم انخفض في عام 2012 واستمر بانخفاضه حتى عام 2017 ومن ثم عاد للارتفاع وذلك بسبب تحسن الحالة الاقتصادية عموماً وفتح طرق الإمداد والمعايير الحدودية وبدأ النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري بالظهور وذلك نظراً لمعاناة الاقتصاد السوري وتعرضه لخسائر كبيرة نتيجة للحرب التي مرت بها البلاد خلال السنوات السابقة.#####

أيضاً من خلال الجدول رقم (1) تبين تذبذباً في نسبة الهيكل المالي للقطاع المصرفي الإسلامي، حيث بلغت 12.73% سنة 2010 ثم ارتفعت إلى 17.11% سنة 2011 حيث تعتمد المصارف على رفع رأسمالها وفق القانون رقم 3/ لعام 2010، الذي حدد الحد الأدنى لرأس المال للمصارف بـ10/ مليارات ليرة سورية للمصارف التقليدية و15/ ملياراً للمصارف الإسلامية، مواكباً تعليمات لجنة بازل 3/ نتيجة الأزمة المالية العالمية والخوف من تقلص رأسمالها في حال حصل انخفاض جديد في قيمة الليرة السورية وضرورة دعم قدرة المصارف على تحمل المخاطر. وقد حصلت المصارف السورية عامي 2010 و2011 على موافقات لتمديد الفترة المسموح بها لزيادة رأس المال لأسباب عدة، منها حادثة تأسيسها كبنك البركة الإسلامي، وعدم استكمال سداد قيمة كامل رأس المال الأساسي للمصرف من قبل المساهمين.#####

وعادت نسبة الهيكل المالي للانخفاض حتى عام 2014 حيث بلغت 11.90% وارتفعت بعدها حتى 2016 وكانت قيمتها 12.49%، وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها سورية ثم انخفضت باقي الأعوام وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة وذلك بسبب العقوبات التي تعرضت لها وكان ذلك دافعاً لها لعدم الإقبال الشديد على المصارف والتخوف من فقدان الأموال مما ولد انخفاض في حجم الاستثمارات.

11-2 تقدير النموذج:

بالاعتماد على بيانات المصارف الإسلامية في سورية تم حساب النسب المطلوبة وباستخدام برنامج ال Eviwes تم تقدير معادلة الانحدار البسيط كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): يوضح أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للقطاع المصرفي الإسلامي

Dependent Variable: DEPENDENT_FINANCIALSTRUCTURE

Method: Least Squares

Date: 09/07/23 Time: 21:22

Sample: 2010 2020

Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.824759	1.451160	4.702968	0.0011
INDEPENDENT_GDP	2.35E-07	6.66E-08	3.530747	0.0064
R-squared	0.580736	Mean dependent var		11.64545
Adjusted R-squared	0.534151	S.D. dependent var		2.388939
S.E. of regression	1.630526	Akaike info criterion		3.978648
Sum squared resid	23.92753	Schwarz criterion		4.050992
Log likelihood	-19.88256	Hannan-Quinn criter.		3.933045
F-statistic	12.46618	Durbin-Watson stat		1.371488
Prob(F-statistic)	0.006406			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviwes)

من الجدول (2) تبين من قيمة معامل التحديد المعدل أن (53.4%) من التغيرات الحاصلة في الهيكل المالي تفسرها التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت نسبة الهيكل المالي.

• اختبار فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية في سورية.

كما يوضح الجدول رقم (2) إن القيمة الاحتمالية المقابلة لمعامل الانحدار (prob=0.006) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية.

أما المعادلة المقدرة فهي:

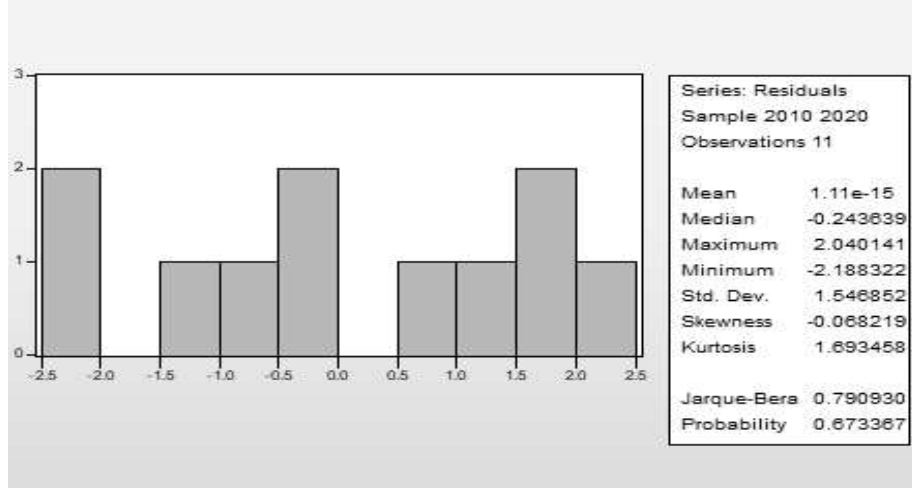
$$\text{FINANCIALSTRUCTURE} = 6.82475907912 + 2.351899075e-07 * \text{GDP}$$

11-3 اختبارات صلاحية النموذج:

11-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي:

يظهر الجدول رقم (3) التوزيع الطبيعي للبيانات ولمعرفة إن كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (jarque–Bera) وبالتالي فإن كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% فإن التوزيع طبيعي وإن كانت أقل من 5% فالتوزيع غير طبيعي.

الجدول رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات



المصدر: مخرجات برنامج (Eviwes)

من الجدول السابق تبين أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي فإن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

11-3-2 اختبار الارتباط الذاتي:*****

ينشأ الارتباط الذاتي من عدة أسباب منها:

- إهمال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره.
- الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج.
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

أما وجوده يؤثر سلباً على نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث:

- تباين مقدرات النموذج سوف لا يكون أقل ما يمكن.

لذلك تستعمل عدة اختبارات للكشف على هذا الاختلال منها:

اختبار **Breusch–Godfrey**: الذي يركز على مضاعف لاغرانج و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من

درجة أكبر من الواحد. وتكون فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

***** مرجع سبق ذكره، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، 98.

الجدول رقم (4): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.230654	Prob. F(2,7)	0.7998
Obs*R-squared	0.680094	Prob. Chi-Square(2)	0.7117

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 09/07/23 Time: 21:25

Sample: 2010 2020

Included observations: 11

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.421492	1.733396	-0.243160	0.8149
INDEPENDENT_GDP	1.75E-08	7.81E-08	0.223694	0.8294
RESID(-1)	0.207965	0.382961	0.543045	0.6040
RESID(-2)	0.166453	0.449929	0.369954	0.7224

R-squared	0.061827	Mean dependent var	1.11E-15
Adjusted R-squared	-0.340247	S.D. dependent var	1.546852
S.E. of regression	1.790777	Akaike info criterion	4.278463
Sum squared resid	22.44816	Schwarz criterion	4.423153
Log likelihood	-19.53155	Hannan-Quinn criter.	4.187257
F-statistic	0.153770	Durbin-Watson stat	1.726119
Prob(F-statistic)	0.923976		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviwes)

يلاحظ من الجدول (4) وجود اختبارين (اختبار F و اختبار مربع كاي) وكلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية أكبر من 5% مما يعني قبول الفرضية الصفرية أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل. كما يلاحظ من الجدول أن قيمة إحصائية اختبار ديرين-واتسن كانت 1.72 وهي تظهر أن البيانات خالية من مشكلة الارتباط الذاتي أيضا.

11-3-4 اختبار ثبات التباين:

إن من بين أسباب عدم ثبات (تجانس) التباين في السلسلة الزمنية هو الحالة التي تكون فيها المشاهدات بشكل مجموعات غير متجانسة. فقد تظهر بعض السلاسل الزمنية قفزات غير عادية بسعات عالية ومن ثم تعود إلى وضعها الطبيعي، فوجود تلك القفزات المفاجئة يشير عموماً إلى عدم ثبات التباين.

وهناك عدة طرق لاختبار ثبات التباين منها:

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: يعتمد الاختبار على البواقي ويتصف بالعمومية حيث يغطي مدى متسعاً من حالات اختلاف التباين، ويشمل الاختبار الحالات التي يكون فيها التباين دالة غير محددة مسبقاً لعدد من المتغيرات المستقلة. إلا أنه اختبار تقاربي يستخدم للعينات الكبيرة الحجم وتزداد قوته بزيادة حجم العينة. تكون فرضية العدم فيه: H_0 : التباين ثابت (متجانس)

الجدول رقم (5): اختبار ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.349089	Prob. F(1,9)	0.2753	
Obs*R-squared	1.433941	Prob. Chi-Square(1)	0.2311	
Scaled explained SS	0.332829	Prob. Chi-Square(1)	0.5640	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/08/23 Time: 17:30				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.358893	1.662066	0.215932	0.8339
INDEPENDENT_GDP	8.86E-08	7.63E-08	1.161503	0.2753
R-squared	0.130358	Mean dependent var	2.175230	
Adjusted R-squared	0.033731	S.D. dependent var	1.899816	
S.E. of regression	1.867500	Akaike info criterion	4.250044	
Sum squared resid	31.38800	Schwarz criterion	4.322388	
Log likelihood	-21.37524	Hannan-Quinn criter.	4.204441	
F-statistic	1.349089	Durbin-Watson stat	1.948512	
Prob(F-statistic)	0.275315			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviwes)

يلاحظ وجود اختبارين (اختبار F و اختبار مربع كاي) وكلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم أي أن النموذج خالي من مشكلة ثبات تجانس التباين. بالنتيجة: يتبين أن النموذج الذي تم تقديره في الجدول (2) وتم الاعتماد عليه في اختبار فرضية البحث يمثل العلاقة بين المتغيرين بشكل جيد.

12-النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية، والعلاقة طردية بينهما وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الاعتماد على نسبة التمويل بحقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

- المصارف الإسلامية في سورية هي جزء من الاقتصاد الوطني و هيكلها المالي يتأثر بشكل مباشر بما يحدث في الاقتصاد و إن نموها و تطورها يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

13-التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر الناتج المحلي الإجمالي في الهيكل المالي للمصارف الإسلامية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- قيام الدولة بتهيئة المناخ والبنى التحتية الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية من خلال اتباعها سياسة استثمارية توسعية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي سيؤثر بشكل إيجابي في قطاع المصارف الإسلامية وباقي القطاعات.

- قيام الدولة بتشجيع التوسع في الاستثمار بصيغ التمويلات الإسلامية في سورية و اعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية والعمل على التعاون والتواصل مع العالم الخارجي لتوسيع العمل الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة وملائمة تعزز العمل على هذه الصيغ مما يؤدي إلى وجود فرص عمل وتقليل البطالة وتحقيق إيراد أعلى للأفراد والمؤسسات، وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- وضع استراتيجيات واضحة للقطاعات الاقتصادية والتركيز على الناتج المحلي الاجمالي باعتباره المؤشر الأهم الذي يظهر التطور في النشاط الاقتصادي.

14- المراجع العلمية:

1. الحريري، خالد، (1982) التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دمشق، مطبعة ابن خلدون، كلية الاقتصاد والتجارة، ص 11.
2. محبك، محمد ظافر، (1982)، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة حلب، مطبعة جامعة حلب.
3. السلمان، مهند، البكر، أحمد، (2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 6.
4. المرسي، اللوح، جمال الدين، أحمد عبد الله (2007)، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية، ص 244.
5. النعيمي، التميمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد (2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 349.
6. آل شبيب، دريد كامل (2007)، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج، ص 117.
7. أحمد، عبد الوهاب يوسف (2008)، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 155.
8. خلف، أسهان، نقار، عثمان، فاعور، مؤمنة (2018)، أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة حالة مصرف سورية الدولي الاسلامي)، مجلة جامعة حماة، المجلد (1) العدد(5)، ص. 155-172.
9. خلف، أسهان، نقار، عثمان، فاعور، مؤمنة (2021)، دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية)، مجلة جامعة حماة، المجلد (4) العدد(6)، ص. 74-89.
10. شامية، أحمد زهير (2003)، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية، منشورات جامعة حلب، ص 261.
11. بوعبدلي، مرسل، أحلام، نزيهة (2016)، أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 6، ص 46.

12. اسماعيل، حنان، اسماعيل محمود، محمد رضوان حلوة(2001)، المحاسبة الإدارية والتحليل المالي، جامعة حلب، ص55-57.
13. الكرخي، مجيد(2007)، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص112.
14. شيخي، محمد، (2011)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، ص 98.

14-2 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1.Barkare .A. (2015) **Macro Economic Theory, Nation al Open university of Nigeria** :Akoka , yaba.p.90
- 2.Mankiw, N.Gregory,(2016), **Macroeconomics**, Worth Publishers, New York, United States of America.
- 3.Ali ،Maamor ،Yaacob ،Gill ،Qaisar ،Selamah ،Hakimah ،Muhammad،(2018) " أثر متغيرات الاقتصاد " journal of Accounting and Applied Business. " الكلي في ربحية البنوك الإسلامية
- 4.Amarjit Gill, (2011)**The effects of capital structure on profitability: Evidence from United States.**

14-3 المواقع الالكترونية:

1. 3- http://www.dse.sy التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية.
2. البنك العربي(2018)، التقرير السنوي.
3. [/https://daraj.com/7883](https://daraj.com/7883)